https://farid.ps/articles/the_case_of_tom_alexandrovich/ar.html

امسكني إن استطعت - قضية توم ألكساندروفيتش

من 2 إلى 7 أغسطس 2025، بينما كانت **مؤتمر بلاك هات الولايات المتحدة للأمن السيبراني** جارية في ماندالاي باي، نفذت سلطات إنفاذ القانون في نيفادا عملية أمنية مشتركة استهدفت المفترسين عبر الإنترنت الذين يستهدفون الأطفال. عملت **فرقة مكافحة جرائم الإنترنت ضد الأطفال في نيفادا (ICAC)**، بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، وتحقيقات الأمن الداخلي، وشرطة لاس فيغاس متروبوليتان، وشرطة هندرسون، متظاهرين بأنهم أطفال قاصرون عبر الإنترنت، حيث جمعوا سجلات محادثات تدين المشتبه بهم ونظموا لقاءات تهدف إلى تأكيد النية.

تم القبض على ثمانية رجال. وكان من بينهم **توم أرتيوم ألكساندروفيتش**، مسؤول إسرائيلي كبير في مجال الأمن السيبراني كان يحضر المؤتمر. تم حجزه في **مركز احتجاز هندرسون** في 6 أغسطس 2025، ووجهت إليه تهمة **إغراء طفل باستخدام الحاسوب لارتكاب فعل جنسي** بموجب **NRS 201.560**، وهي **جناية من الفئة ب** يعاقب عليها بالسجن من **1 إلى 10 سنوات** وغرامة تصل إلى **10,000 دولار**.

عمليات الإيقاع مثل هذه شائعة في لاس فيغاس - فقد أسفرت عملية في عام 2024 عن القبض على 18 رجلاً بتهم مماثلة. ما كان غير عادي هنا هو ملف أحد المشتبه بهم: رجل موكل بحماية الدفاعات السيبرانية الوطنية لإسرائيل، والذي عاد إلى إسرائيل في أقل من أسبوعين.

من هو توم ألكساندروفيتش؟

لم يكن ألكساندروفيتش مجرد موظف حكومي هامشي. كان **رئيس قسم الدفاع التكنولوجي** في **مديرية الأمن السيبراني الوطنية الإسرائيلية (INCD)**، التي تعمل تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء مباشرة.

- ساعد في تصميم **القبة السيبرانية**، نظام الدفاع السيبراني الإسرائيلي الطموح المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والمصمم على غرار درع القبة الحديدية للدفاع الصاروخي.
- حصل على **جائزة الدفاع الإسرائيلية** لإسهاماته.
- قدم المشورة لرئيس الوزراء **بنيامين نتنياهو** وغيره من كبار المسؤولين حول الدفاع السيبراني، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، والمرونة الوطنية.
- وصف ملفه على لينكدإن (تم حذفه بعد وقت قصير من القبض عليه) بأنه مدير تنفيذي وقائد في الأمن السيبراني يتمتع بوصول واسع إلى أسرار الدولة.

نظراً لعقيدة إسرائيل في **الأمن الاستباقي**، من المعقول افتراض أن مهام ألكساندروفيتش امتدت إلى ما هو أبعد من الدفاع البحت إلى **عمليات المعلومات الهجومية**. من المعروف أن وحدة الأمن السيبراني الإسرائيلية تنسق **طلبات الحذف** مع ميتا، وجوجل، وإكس، ظاهرياً لمكافحة التحريض، ولكن في الممارسة غالباً لقمع المحتوى السياسي غير المواتي لإسرائيل.

كونه **عبقري الذكاء الاصطناعي** في إسرائيل، من المحتمل أن يكون ألكساندروفيتش قد شارك في **أتمتة أنظمة الرقابة هذه** - نوع من الهسبرة الرقمية، أو إدارة الروايات، يتم تقديمها على أنها مكافحة الإرهاب. هذا جعله ليس مجرد مدافع سيبراني، بل

وصياً استراتيجياً لحملات التأثير الإسرائيلية عبر الإنترنت.

شروط الكفالة - ماذا كان يجب أن يحدث

بموجب **قانون نيفادا**، يفترض أن تعكس الكفالة:

- **خطورة الجريمة**: إغراء الأطفال جناية خطيرة؛ غالباً ما يتم تحديد كفالة عالية جداً أو رفضها تماماً.
- **قوة الأدلة**: عمليات الإيقاع تنتج عادة سجلات رقمية محكمة، بما في ذلك سجلات المحادثات وإثبات النية.
- **مخاطر الهروب**: لم يكن لألكساندروفيتش أي صلات بنيفادا، ويعيش في إسرائيل، وكان لديه الوسائل للمغادرة بسرعة.
- **الموارد المالية**: يجب أن تكون الكفالة مرتفعة بما يكفي لتكون ذات أهمية للمدعى عليه؛ ما يردع مواطن من الطبقة العاملة في نيفادا لا ينبغي أن يكون مبلغاً زهيداً بالنسبة لمسؤول أجنبي ثري.

بالنسبة للمدعى عليه العادي، قد تتراوح الكفالة في مثل هذه الحالات بين **50,000 إلى 150,000 دولار**، مع شروط مثل: - **تسليم جميع جوازات السفر ووثائق السفر - المراقبة الإلكترونية - قيود جغرافية** داخل نيفادا - أحياناً **رفض الكفالة تماماً**

بدلاً من ذلك، تم إطلاق سراح ألكساندروفيتش في **اليوم التالي لاعتقاله** بكفالة قدرها **10,000 دولار**.

لم يكن هذا رادعاً ذا مغزى. من المرجح أن يكون دخل ألكساندروفيتش الحقيقي في حدود **300,000 إلى 600,000 دولار سنوياً**، إن لم يكن أعلى - أعلى بكثير من متوسط الرواتب الحكومية المعلنة. مثل العديد من المسؤولين السيبرانيين الإسرائيليين، من المحتمل أنه كان يكمل راتبه الحكومي من خلال **الاستشارات، أو الروابط الصناعية، أو التورط غير المباشر في عقود الدفاع**. بالنسبة له، 10,000 دولار لم تكن عائقاً مالياً؛ كانت تعادل **تذكرة مرور لعامل ذي أجر منخفض**.

والأسوأ من ذلك، لا يوجد سجل عام يشير إلى أن **جواز سفره تم مصادرته**. هناك احتمالان: 1. **سمح له بالاحتفاظ بجواز سفره الإسرائيلي**، وهو إغفال صارخ لشخص يعتبر بوضوح مخاطر الهروب. 2. **إذا تم تسليم جواز سفره**، كان بإمكان السفارة الإسرائيلية إصدار **وثيقة سفر طارئة** له.

في كلتا الحالتين، كان يمكن منع مغادرته إذا وضعته السلطات الأمريكية على **قائمة حظر الطيران**. لم يحدث ذلك. بحلول 17 أغسطس، كان قد عاد إلى إسرائيل - غادر قبل أن يتمكن المدعون في نيفادا من التحضير لجلسة استماع جوهرية أولى.

مصلحة إسرائيل

لماذا تحركت إسرائيل بهذه السرعة؟ لأن ألكساندروفيتش كان أكثر من مجرد موظف حكومي.

- كان يعرف **هيكلية القبة السيبرانية** والثغرات التي تحميها.
- قدم المشورة لنتنياهو حول **استراتيجية الذكاء الاصطناعي والمرونة الوطنية**.
- من المحتمل أنه كان لديه **معرفة حميمة بآليات الرقابة عبر الإنترنت** التي تستخدمها إسرائيل لتشكيل التصور العام في الخارج.
- كان يحمل رؤى حول **تحالفات إسرائيل السيبرانية** مع الولايات المتحدة وغيرها.

بالنسبة لإسرائيل، كان احتمال بقاء استراتيجي سيبراني كبير في سجن نيفادا، عرضة للاستجواب، أو التسريبات، أو التفاوض على صفقة، أمر لا يطاق.

كان رد فعل الحكومة واضحاً. ادعى المسؤولون في البداية أنه تم "استجوابه" فقط، وليس اعتقاله، وأنه عاد "كما هو مقرر". لاحقاً فقط، أقرت مديرية الأمن السيبراني أنه تم وضعه في إجازة "باتفاق متبادل". التناقضات تشير إلى جهد منسق **لالتقليل من الواقع وتعتيمه**.

الآثار الأوسع

قضية ألكساندروفيتش تتجاوز شخصاً واحداً. إنها تكشف عن التقاطع غير المريح بين **العدالة، والدبلوماسية، والأمن القومي**.

- **العدالة**: كان ينبغي أن يواجه المدعى عليه العادي في موقفه كفالة عالية، ومراقبة، ومحاكمة. أما ألكساندروفيتش فقد خرج حراً بعد ليلة واحدة في السجن.
- **الدبلوماسية**: هل كانت الكفالة المخففة مجرد إغفال قضائي، أم نتيجة **قنوات دبلوماسية خلفية** من قبل مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين فضلوا تجنب الفضيحة؟
- **السرية**: لو بقي ألكساندروفيتش في الحجز الأمريكي، لربما كشف - سواء تحت الضغط، أو عن طريق الخطأ، أو في مفاوضات صفقة - تفاصيل عن **عمليات الهسبرة السيبرانية** لإسرائيل، مكشوفاً كيفية إدارة عمليات الحذف والرقابة خلف الكواليس.

هناك أيضاً سابقة. لإسرائيل تاريخ طويل في حماية مواطنيها المتهمين بجرائم في الخارج: - **صموئيل شينباين (1997)**: فر إلى إسرائيل بعد اتهامه بالقتل في الولايات المتحدة؛ رفضت إسرائيل تسليمه. - **مالكا لايفر**: اتهمت بإساءة جنسية للأطفال في أستراليا؛ قاومت التسليم من إسرائيل لأكثر من عقد. - **سيمون ليفييف ("محتال تيندر")**: تمكن من تجنب تهم الاحتيال الأوروبية، محمياً بقانون العودة.

في هذا السياق، يبدو عودة ألكساندروفيتش إلى إسرائيل أقل صدفة وأكثر شبهاً بنمط **متمرس جيداً**.

الخلاصة: من يحكم من؟

بالنسبة للأشخاص العاديين، تنتهي عمليات الإيقاع في لاس فيغاس بكفالة عالية، وتسليم جواز السفر، ومعارك قانونية طويلة. بالنسبة لألكساندروفيتش، كانت إقامة لليلة واحدة في مركز احتجاز هندرسون، وكفالة 10,000 دولار، ورحلة سريعة إلى الوطن.

هذا التفاوت يثير سؤالاً أكبر ومقلقاً: **أين تنتهي السيادة الأمريكية، ويبدأ التأثير الأجنبي؟**

عندما يتمكن مسؤول أجنبي بارز - موكل بأسرار الدولة ويشتبه في هندسة أنظمة الرقابة عبر الإنترنت - من الإفلات من النظام القضائي الأمريكي بمثل هذه السهولة، فهذا يوحي بأن **الجيوسياسية تتغلب على العدالة**.

في نهاية المطاف، قضية توم ألكساندروفيتش ليست مجرد قضية رجل اتهم في عملية إيقاع. إنها تتعلق بالواقع المزعج أنه عندما تكون أسرار الدولة والتحالفات القوية على المحك، **تصبح العدالة قابلة للتفاوض، وتتحول الكفالة إلى رمزية، وينحني**

سيادة القانون تحت وطأة السياسة.